بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الاقتصاد الزراعي

بحث تكميلي لنيل درجة بكالوريوس الشرف

بعنوان:

دراسة أثر المقررات الإقتصادية على تجارة السودان الخارجية (الصادرات الزراعية)

إعداد الطالب:

راوية الصديق الطيب محمد

اشراف الدكتور :

إنتصا ر يوسف أحمد

أغسطس 2015

المستخلص

يهدف البحث إلي لدراسة أثر العقوبات الاقتصادية علي تجارة السودان الخارجية علي الصادرات الزراعية .

وتنبع أهمية البحث في معرفة أثر العقوبات الاقتصادية علي الصادرات الزراعية حيث نجد أن قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أقل من قيمة الصادرات بعد فرض العقوبات الاقتصادية .

وقد تم استخدام المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي عن طريق استخدام برنامج Excel .

وقد توصلت الدراسة إلي أن قيمة الصادرات الزراعية قبل العقوبات الاقتصادية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات وانخفاض عدد الدول التي يتعامل معها السودان .خلصت الدراسة على ضرورة إدخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي خاصة المحاصيل الزراعية ذات الأهمية في مجال التصدير، وخفض العقوبات الاقتصادية علي السودان خاصة التي تخص القطاع الزراعي (الصادرات الزراعية).

Abstract

The research aims to study the impact of economic sanctions on Sudan's foreign trade on agricultural exports .

The importance of research to find out the impact of economic sanctions on agricultural exports , where we find that the value of agricultural exports prior to the imposition of economic sanctions were less than the value of exports after the imposition of economic sanctions.

The study also used secondary sources of references and annual reports of the Central Bank of Sudan through the use of Excel. The study found that the value of agricultural exports before economic sanctions were greater than the value of agricultural exports after the imposition of sanctions and that the sanctions resulted in lowering the number of countries which Sudan deal with. The study concluded on the necessity for the implementation of modern technologies in the agricultural sector , leading to increased agricultural production, especially agricultural crops of importance in the field of export , and reduce the economic sanctions on Sudan, especially pertaining to the agricultural sector (agricultural exports).

البــاب الأول

المقدمـة

1-1 التمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية عماد التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمعظم شعوب العالم ولقد تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها. فجاء هذا القطاع محتلاً الدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلي عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادل بين أطراف التجارة وتعتمد الدول في تطيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات الخارجية . والسودان من أهم الأقطار الشائعة والغنية بالموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الخصبة حيث يلعب القطاع الزراعي دورا رئيسيا في القطاع الوطني لكونه أهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان وذلك لنحو أكثر من 61% من سكان السودان العاملين فيه وتمثل العمود الفقري للإقتصاد لدعمه بإيرادات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية .

1-2 مشكلة البحث :

إن لتجارة السودان الخارجية فوائد كثيرة تدفع الأفراد إلي الانخراط طوعا في النشاط التجاري وتدفع الأفراد والحكومات لتفضيلها ، فالنشاط التصديري يحسن من الموقف العام لميزان المدفوعات . عند فرض العقوبات الاقتصادية انخفضت نسبة الصادرات الزراعية وانخفاض عدد الدول التي يتعامل معها السودان وحرمان السودان من الحصول على التمويل اللازم للاستثمار مثل صندوق النقد الدولي مما أدي إلي انخفاض نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية .

1-3 أهداف البحث :

الهدف الرئيسي للبحث هو دراسة أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة علي تجارة السودان الخارجية (الصادرات الزراعية).

الأهداف الثانوية :

- دراسة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية من خلال :-

1/ مقارنة نسبة المئوية للصادرات الزراعية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية .

2/ حساب t-test لقيم الصادرات الزراعية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية .

3/ مقارنة المساهمات باستخدام معامل الاختلاف قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية .

4/ دراسة الاتجاه العام لقيم الصادرات الزراعية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية .

4-1 فروض البحث :

1- أدت العقوبات الاقتصادية إلي عرقلة عمليات التصدير وانخفاض نسبة وقيم الصادرات الزراعية.

2- قيمة معامل الاختلاف قبل فرض العقوبات الاقتصادية أقل من قيمتها بعد فرض العقوبات.

3- الاتجاه العام للصادرات الزراعية قبل وبعد العقوبات الاقتصادية متزايد .

5-1 أهمية البحث :

يلعب البحث دوراً كبيراً في توضيح أهمية التجارة الخارجية للسودان وتوضيح أثر العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الصادرات الزراعية .

6-1 منهجية البحث :

اعتمد البحث بصوره أساسية علي المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والإحصاءات السنوية لوزارة الزراعة . كما اعتمد في تحليله على التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي عن طريق برامج Excel حيث تم إجراء أسلوب المقارنات لقيم الصادرات الزراعية باستخدام اختبار F واختبار t ، كما تم تحليل الاتجاه العام لقيم الصادرات الزراعية قبل وبعد العقوبات الاقتصادية.

الحدود المكانية والزمانية :

تم إجراء الدراسة بجمهورية السودان ولاية الخرطوم في الفترة الزمنية من (1990-2014م).

7-1 هيكل البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول حيث يحتوي الفصل الأول على خطة البحث ، والفصل الثاني يحتوي على الإطار النظري ، أما الفصل الثالث يحتوي على التحليل ومناقشة النتائج ، والفصل الرابع يحتوي على الخلاصة والتوصيات ، الفصل الخامس يحتوي على الملاحق والمراجع.

الباب الثاني

الإطار النظري

1-2 التجارة الخارجية :

التعريف :

هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدول .وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادل بين الدول وهي أيضا تنطوي علي عنصرين هما الاستيراد والتصدير .

2-2 أسباب قيام التجارة الخارجية :

يعزي قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم إلي مشكلة الندرة النسبية وتعدد الأسباب على النحو التالي :-

1- اختلاف إمكانية الإنتاج من دولة إلي أخرى .

2- اختلاف المستوي التقني بين الدول .

3- عدم مقدرة الدولة علي تحقيق الاكتفاء الُذاتي .

4- تصرف الفائض من الإنتاج .

5- جني الأرباح التجارة الخارجية .

6- رفع مستوي المعيشة لدي الشعوب (طالب ، 2013).

3-2 أهمية التجارة الخارجية :

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشر لقوه الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية كما ينعكس أصلا على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية ويؤثر علي ميزان الدولة التجاري .

- جني الأرباح نتيجة للحصول علي منتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجيه بنفسها .

- زيادة الدخل القومي .

- نقل التطور التكنولوجي .

- الارتقاء بذوق المستهلك المحلي .

- إقامة علاقات طيبة بين الدول .

- العولمة التي تحاول جعل المستهلك قرية صغيرة .

- تحقيق التوازن في الأسواق المحلية .

الأطراف التي تدخل في التجارة الخارجية: المصدرون و المستوردون و البنوك التجارية **.**

4-2 هيكل تجارة الخارجية للسودان :

يتكون هيكل التجارة الخارجية للسودان من الصادرات والواردات الزراعية وفي هذا الجانب سوف نتطرق إلي الصادرات الزراعية بصوره خاصة .

كانت الصادرات الزراعية تعمد اعتمادا كبيرا علي الإنتاج النفطي الذي وصل إلي 500.000برميل يوميا قبل تراجعه بنسبة تصل إلي 75% بعد انفصال الجنوب ويسعي السودان ويسعي السودان إلي تطوير هذا المصدر لخزانه الدولة بتطوير القطاع الزراعي بشقه النباتي والحيواني من خلال تقنيات الجديدة لرفع الإنتاجية وتحسين النوعية .

5-2 الصادرات الزراعية السودانية:

تنقسم الصادرات الزراعية إلي قسمين هما صادرات النباتية وصادرات الثروة الحيوانية .

أولاً الصادرات النباتية :

من أهم الصادرات النباتية :

1- السمسم :

من المحاصيل الرئيسية المكونة للحبوب الزيتية وهو من أهم الصادرات الزراعية السودانية إذ يتناوب في المرتبة الأولي في قائمة الصادرات الزراعية مع نظيره القطن .

يصدر السودان ثلاث أنواع من السمسم هي السمسم الأحمر السمسم الأبيض السمسم المخلوط .

2- القطن : رائد المنتجات السودانية

يعتبر القطن من أهم محاصيل التصدير الأساسية في السودان .

3- الذرة : مستقبل السودان الواعد

يأتي في المرتبة الثالثة في قائمة المحاصيل الرئيسية للتصدير هو أحد المحاصيل الزراعية الهامة ويعتبر الغذاء الرئيسي لأكثر من 60% من سكان السودان و يتصدر قائمة الصادرات السودانية من حيث المساحة والإنتاج .

4- الصمغ العربي :

من أهم المحاصيل الإستراتيجية و يعتبر السودان من الدول الرئيسية المنتجة له حيث ينتج السودان جوالي 80% من الإنتاج العالمي .

5- الفول السوداني :

من محاصيل الحبوب الزيتية يعتبر الفول السوداني ثاني محصول من محاصيل الحبوب الزيتية من حيث الأهمية يوجد نوعان منه (الأشفورد و الباربيون) .

الدول المستوردة هي :- إنجلترا – مصر – الأردن –لبنان - سوريا – المغرب – اليمن- رومانيا – الإمارات العربية المتحدة – بلغاريا .

6- الكركدي :

زهرة الصادر الرئيسي و يتميز بتعدد الاستخدامات وتعتمد زراعته علي الأمطار مما يؤدي إلي تذبذب الكميات المنتجة منه بالتالي الكميات المصدرة منه .

يصدر السودان نوعين من الكر كدي هما :

- الكركدي زهره : يمثل الصادر الرئيسي .

- الكر كدي المكسور : وهو أقل جودة وسعرا يمتاز بلونه الأحمر القاني الذي يميزه عن الإنتاج المنافس له يستخدم في صناعة الأدوية والحلويات ومشروب في بعض البلدان .

يستوعب السوق الأوربي معظم الكميات وتعتبر ألمانيا - بريطانيا – هولندا – تركيا – كندا – اليابان بالإضافة إلي السوق الحديث الذي أصبح السوق الرئيسي لهذه السلعة أما الأسواق العربية فأهم الدول المستوردة مصر – المملكة العربية السعودية – الإمارات – الأردن .

7- حب البطيخ :

محصول واعد في مجال الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية ويعتبر من المحاصيل التي يتم تصنيفها إحصائيا تحت مجموعة السلع الزراعية التي تحتل الصدارة في قائمة مجموعات السلع غير البترولية وهو من السلع الواعدة التي ينتظر منها الكثير مستقبلاً خاصة في مجال الصناعات الغذائية والأدوية .

ثانياً صادرات الثروة الحيوانية :

تساهم الثروة الحيوانية بأكثر من 20% من حجم المحلي الإجمالي وتمثل 40% من مساهمات القطاع الزراعي وما يفوق 25% من مجموع عائدات الصادرات السودانية التي تقدر بحوالي 800 مليون دولار سنوياً (صحيفة السفير ، 2015) .

6-2 دور الصادرات الزراعية في الاقتصاد الوطني السوداني :

تلعب الصادرات الزراعية دورا رئيسا في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وتساهم بالتالي في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية فهي بجانب أنها تساهم في بفعالية في تحريك القدرات الإنتاجية الكامنة من موارد طبيعية وبشرية فهي بذلك تخلق فرص عماله وبالتالي تساهم في مكافحة حدة الفقر بين سكان هذه البلاد .

كما أن الصادرات تشكل جزءا رئيسيا من موارد النقد الأجنبي والتي تتيح للدولة الحصول علي السلع والخدمات التي تحتاجها لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة .

ولقد ظلت الصادرات الزراعية تشكل مجمل الصادرات السودانية حتى نهاية القرن التاسع من القرن العشرين ، ولقد اتسمت هذه المنتجات بمزايا تنافسية عالية في الأسواق العالمية بسبب مواصفاتها وجودتها الملائمة لمتطلبات الأسواق العالمية من جهة وانتظام وتيرة تدفعها لتلك الأسواق من جهة أخرى .

ظلت الصادرات السودان من الأقطان بأنواعها المختلفة من الحبوب الزيتية من الفول السوداني وبذرة القطن وزهرة الشمس تشكل حضور دائما للأسواق العالمية كما راجعت تجارة الصمغ العربي الذي يعتبر السودان المنتج الرئيسي له والذي تجاوزه إنتاجه منه بنسبة 95% من الإنتاج العالمي وصمد أمام كل المنتجات الصناعية البديلة له كمدخل رئيسي كصناعات هامه في العالم كالأدوية والمشروبات الغازية بأنواعها المختلفة وصناعة الأوراق وخلافها .

أما المنتجات من الثروة الحيوانية من حيوانات حية (ضان والماعز وأبل) فقد غزت أسواق المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان ومصر وبشكل عام فإن الصادرات الزراعية ساهمة بشكل عام وكبير في ازدهار التجارة الخارجية للسودان عن طريق توفير العملات الأجنبية لتمويل شراء السلع الرأسمالية والاستهلاكية والحصول علي الخدمات الضرورية من الخارج بجانب دورها في تحسين الموازين الخارجية كانت الصادرات الزراعية تشكل مصدرا رئيسا من مصادر إيرادات الموازنة العاملة للدولة عي شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

ولكن في العقدين الآخرين تدهور موفق الصادرات السودانية التقليدية وابتعد العديد المنتجات في الأسواق العالمية .فالتقلبات المناخية خلال الفترة الأخيرة وما صاحبها من الموجات متتالية من الجفاف فالتصحر والاعتداء السافر علي الأراضي الزراعية الشاسعة وهجرة الأيدي العاملة بالزراعة والري للمدن بجانب النزاعات والحروبات الداخلية كانت وراء التدهور الفظيع في الإنتاج الزراعي بشقة النباتي والحيواني خاصة في المشاريع الإنتاجية الكبيرة ،أضف إلى ذلك تقلبات أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية (سليم وآخرون ، 2011) .

7-2 واقع الصادرات الزراعية :

إن من أهم صفات صادراتنا الزراعية اعتمادها الكبير علي فوائض الإنتاج فلا يوجد مشاريع أو أحداث استثمارية كبيرة تستهدف إنتاج السلع والمواد موجهة خصيصا للأسواق العالمية سوا كانت ذلك في المشروعات إنتاج وتربية الثروة الحيوانية ،كذلك الحال بالنسبة للصناعات الغذائية حيث أنها تفتقر للإمداد المستمر من مدخلات الإنتاج مثل صناعة سلع ومنتجات الحبوب الزيتية .

إن غياب صناعة الصادر بمعناها المتعارف عليها يضعف من معدلات إنتاجية السلع والخدمات والمنتجات ما يعني قلة الإنتاج وبالتالي زيادة تكلفة الوحدة المنتجة مما يضعف فرص منافسة هذه السلع والمنتجات في الأسواق العالمية .

إلى جانب ذلك فإن تدني مستوى جودة هذه المنتجات وعدم مطابقتها للمعايير العالمية يقلل من الطلب عليها في الأسواق (النوعية – التغليف – الحفظ وغيرها) أضف إلي ذلك فإن عدم انسياب هذه السلع للأسواق العالمية بصوره مستمرة يفقدها مكانتها في هذه الأسواق ويؤدي إلي تذبذب أسعارها .

القطاع الزراعي يعاني من ضعف البني التحتية مما يضعف قدراته الإنتاجية فمناطق الإنتاج الممتدة بطول وعرض البلاد تفتقر الوسائل نقل وترحيل مدخلات الإنتاج وكذلك السلع من مواقع إنتاجها إلي مواقع تجهيزها وموانى تصديرها.

كما وان معظم المشاريع الزراعية تعتمد علي الطاقة الميكانيكية للري عدم توفر الإمداد الكهربائي مما يزيد من تكلفة إنتاجها .

أما منتجات الثروة الحيوانية فما زالت تفتقر للمراعي الممتدة وتعاني من عدم توفر مياه الشرب الصالحة والرعاية الصحية وأسواقها فكل أسواق المحاصيل الزراعية محدودة نفتقر للإدارة المنتظمة مما يضعف عملية إحصائها وتداولها كما وان سلع الصادر من منتجات نباتية وحيوانية تعوزها وأن الطاقة التخزينية المتاحة حاليا لا تفي إلا بالقدر اليسير من الحوجة إليها .

كما وان قطاع صادرات الثروة الحيوانية من المواشي الحية يفتقر إلي العدد المناسب من المحاجر البيطرية وعدم مطابقتها للنظم والمعايير العالمية . وتعاني من ضعف الخدمات البيطرية والنظم التقليدية ولا تفي بمتطلبات أسواق اللحوم العالمية إلي جانب افتقارها للكوادر المدربة والمؤهلة .

أما المسالخ فلم يطلها أي نوع من أنواع التطور والتنمية وهي بعيدة كل البعد عن الاستجابة للمواصفات والمعايير الفنية والصحية التي تتطلبها الأسواق العالمية (سليم وآخرون ، 2011)

2-8 العقوبات الاقتصادية المفروضة علي السودان :

2-8-1 مقدمة عن العقوبات الاقتصادية :

هي إجراء أحادي يندرج تحت ما يعرف بالتدابير القسريه الأنفرادي تلجا إليه الدول العظمي تجاه دولة ما لتحقيق أغراض أو مكاسب سياسية تهدف إلى إزالة النظام القائم في تلك الدولة أو ممارسة ضغوط عليها .

والعقوبات الأمريكية ناجمة عن وجود قوانين عامة سارية تلتزم الإدارة الأمريكية بتنفيذ علي دولة معينة إذا وقعت تلك الدولة تحت تصنيفات معينة ومحددة مثل : التخلف عن سداد المديونية أو عدم احترام الحريات الدينية أو غيره (صحيفة السفير ، 2015) .

2-8-2 طبيعة العقوبات الاقتصادية على السودان :

في العقدين الآخرين من الزمان ظل السودان عرضه للعقوبات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية التزمن بها بعد ذلك دول الاتحاد الأوربي وكثير من المؤسسات المالية والدولية .وقد استهدف العقوبات الأمريكية السودان تحديدا وصدرت أوامر أما تنفيذية عن طريق الجهاز التنفيذي أو عن طريق تشريعات برلمانية من الكونغرس .

يصادف اليوم الثالث من نوفمبر من كل عام الذكري السنوية لقرار العقوبات ضد السودان إذ تم صدور قرار العقوبات الأمريكية علي السودان في اليوم الثالث من نوفمبر عام 1997م بقرار تنفيذي رقم 13067 من الرئيس الأمريكي علي السودان بيل كلتون بموجب القانون الأمريكي الطوارئ الاقتصادية ثم بموجبه تجميد الأصول المالية السودانية ومنع تصدير التكنولوجيا الأمريكية للسودان ومن ثم حصارا اقتصاديا يلزم الشركات الأمريكية وأي مواطن أمريكي بعدم الاستثمار أو التعاون الاقتصادي وجاء في :-

الحجز علي الأصول المالية والممتلكات السودانية في أمريكا وإيقاف التداول والتبادل التجاري مع السودان في الأتي :-

- عدم استيراد أي سلع أو خدمة منشأها السودان .

- عدم تصدير أي سلعة أو خدمات أمريكية المنشأة للسودان بما في ذلك التكنولوجيا الأمريكية .

- منع التسهيلات عبر الأشخاص الأمريكان بما في ذلك منع التسهيلات والوساطة المالية لأي سوداني .

- عدم عمل أي عقود أو مشروعات بواسطة مواطن أمريكي .

- عدم القيام بأي نشاطات أو إجراءات تتعلق بنقل البضائع من وإلي السودان وبالمثل عدم التعامل مع أي وسيلة نقل مسجلة في السودان (صحيفة السفير ، 2015) .

2-8-3 تأثير العقوبات الاقتصادية علي القطاع الزراعي :

أثرت العقوبات الاقتصادية بشكل قوي علي القطاعات الحيوي مثل القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه أكثر من 70%من سكان السودان وهي محور الأمن الغذائي والصادر وتمثل أكثر من 30%من الناتج المحلي الإجمالي .

الأثر على الشق الزراعي النباتي :

وبسبب المقاطعة لم تحصل الزراعة علي المعدات والآلات الأمريكية الحديثة ولم تنل حظا من التقنيات التي تساهم في رفع الإنتاج وتقليل الكلفة التي يعاني منها القطاع الزراعي .

والقيود علي صادرات الإنتاج الزراعي وكلفة الإنتاج أدي إلي صعوبة منافسة السوق العالمي ومن ثم أبطات برامج التنمية الزراعية خاصة في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية .

مشروع النتروجين هو مشروع في أفريقيا يهدف إلي تمكين المزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من العلاقات التكافلية للإستفاد من قبل البقوليات الغذائية و العلفية بغرض زيادة الإنتاج وزيادة نسبة البروتين فيها وأيضا تمكين الدول من المشاركة في الإنتاج الفعلي للأسمدة .

ولكن منع السودان من المشاركة في هذا المشروع بسبب العقوبات الأمريكية في قطاع السكر وقطع الغيار للحاصدات والجرارات وتوقفت حتى العقود التي لم يوف بها وضاعت فرص تمويل المشروعات أو التعامل مع الأسواق المالية وقامت بعض الشركات التي تتناول أسهمها في البوصات الإقليمية بإلغاء خطط تسويق أسهمها أو رفع لرأسمالها وتعتمد بعض المؤسسات المالية في التعامل مع الشركات السودانية خوفا من أن يقع عليها سيف العقوبات الأمريكية إذا خالفت المقاطعة وبالتالي فإن الشركات السودانية اضطرت لإلغاء برامج توسع مالي كان مخططا له وليس ببعيد ما حدث من تعطيل في افتتاح مصنع سكر النيل الأبيض بسبب البرامج الأمريكية المحظور وصولها للسودان .

الأثر علي الشق الزراعي الحيواني :

إن الصادرات الحيوانية التي كانت تصدر إلي أمريكا بأعلى أسعارها العالمية انحسرت إلي حد كبير بالإضافة لذلك حرضت أمريكا حلفاءها إلى عدم استيراد منتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني من السودان مما أدي إلى انخفاض الصادرات وبالتالي انخفاض عائدات العملات الصعبة .

حوالي 80% من الاستثمارات خليجية تأثرت سلبا بالعقوبات الأمريكية ومقاطعة عدد من البنوك العربية مما أعاقة الحركة المالية والمصرفية من وإلي بلدان المنشأ .

علي الرغم مما ذكر إلا أن السودان بمجهوداته الذاتية ما زال محافظاً علي ثروته الحيوانية وازدياد أعدادها وأن الصادرات منها في ازدياد سنوياً وكذلك العائد بالعملة الاجنية و مدخلات الإنتاج تستورد من دول شقيقة وصديقه .

والحصر الاقتصادي هو الحد من إبطاء من انطلاق قطاع الثروة الحيوانية إلى أكثر من ثلاث أضعاف ما هو علية الآن (السودان الإقتصادي ، 2015م) .

الحصار الاقتصادي علي السودان أكبر مهدد للأمن الاجتماعي وبقاء السودان في دائرة التخلف والفقر مع حرمان الشعب السوداني من حقوقه في التنمية فضلا عن زيادة الأعباء علي المواطن هذا الحصار أجبر المواطن السوداني علي دفع فاتورة باهظة الثمن أدت إلي مزيد من الدماء والنزاعات والصراعات .

لاشك أن ديون السودان الخارجية التي باتت تتزايد عاما بعدا شكلت حجر في سبيل النهوض بالاقتصاد علماً أن ديون السودان تجاورت 43 مليار دولار وهو مبلغ يعتبر كبير في ظل أحجام المجتمع الدولي عن مساعدة السودان وإمكانية إعفاء ديونه أو تخفيضها (صحيفة التغير ، 2014) .

4-8-2 أبرز الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية علي الاقتصاد السوداني :

1- حرمان السودان من التحويلات المالية بالدولار الأمريكي الشي الذي جعل كل التحويلات التي تتم عبر المصارف السودانية تكون بعملات غير الدولار الأمريكي وهذا يعوق عملية التحويل ويؤدي إلى خسائر سعر الصرف .

2- تأخير تنفيذ التحويل والالتزامات المالية لتجنب المبالغ المحولة للمصادرة والتجميد .

3- عدم القدرة علي الحصول علي التسهيلات والتمويل من المؤسسات المالية وارتفاع تكلفة تمويل المؤسسات التي ترغب في المخاطرة بالتعامل مع المصارف والشركات السودانية .

4- افتقار القطاعات الحيوية من قطاع زراعي وقطاع صحي وقطاع النقل والمواصلات والاتصالات للتقنيات الحديثة التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية والأوربية .

5- عرقلة مشروع إعفاء الديون الخارجية للسودان والتي تجاوزت الـ 40 مليار دولار .

6- صعوبة استلام عائدات صادرات الماشية من المملكة العربية السعودية .

7- صعوبة الحصول علي التمويل اللازم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (صحيفة السوداني ، 2014) .

الباب الثالث

التحليل ومناقشة النتائج

1-3 مقارنة قيمة الصادرات الزراعية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية :

شكل (3-1) قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية (بالألف دولار)

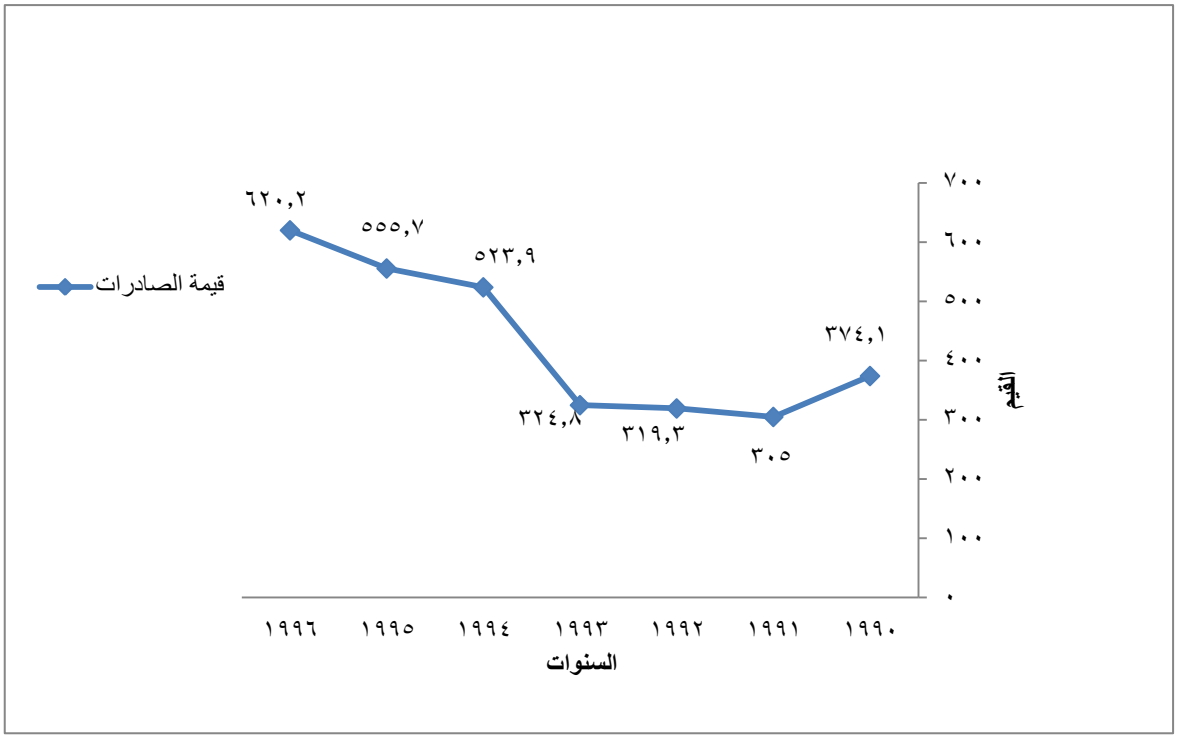

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

الشكل (3-2) قيمة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية (بالألف ألدولارات) :

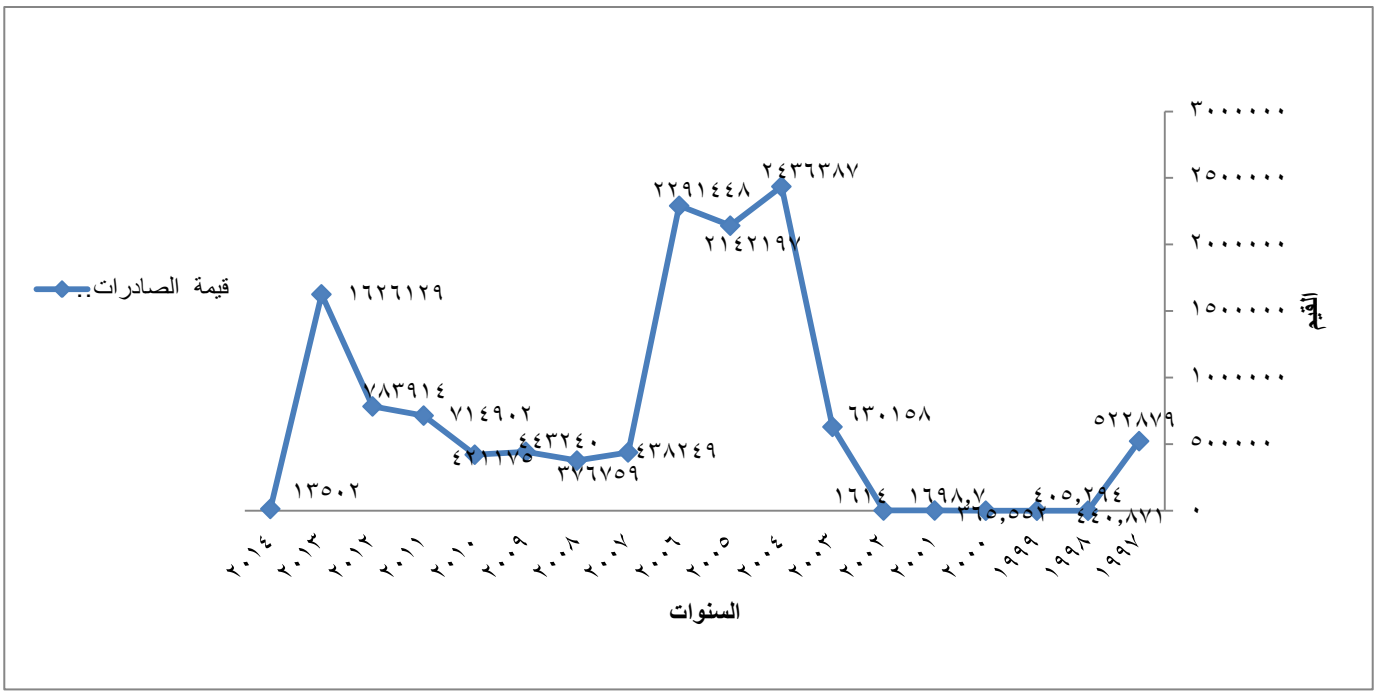

المصدر: نتائج البحث ، 2015م .

من الشكل (3-1) و الشكل (3-2) نجد أن قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أكبر من قيمتها بعد فرض العقوبات الاقتصادية .

2-3 مقارنة النسبة المئوية للصادرات الزراعية من الصادرات الكلية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية :

الشكل (3-3) النسبة المئوية للصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية :

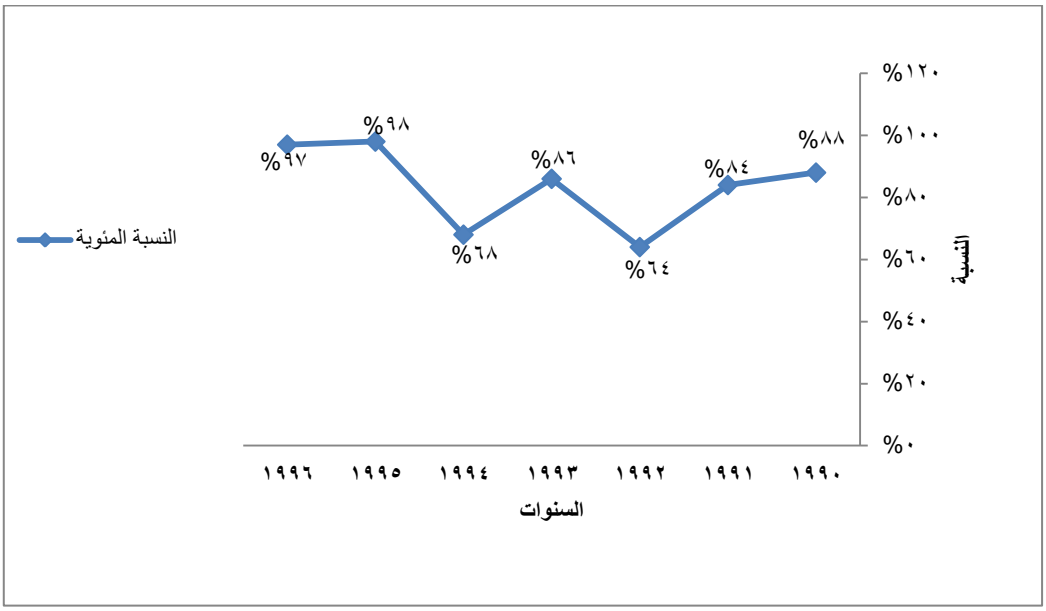

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

الشكل (3-4) النسبة المئوية للصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية

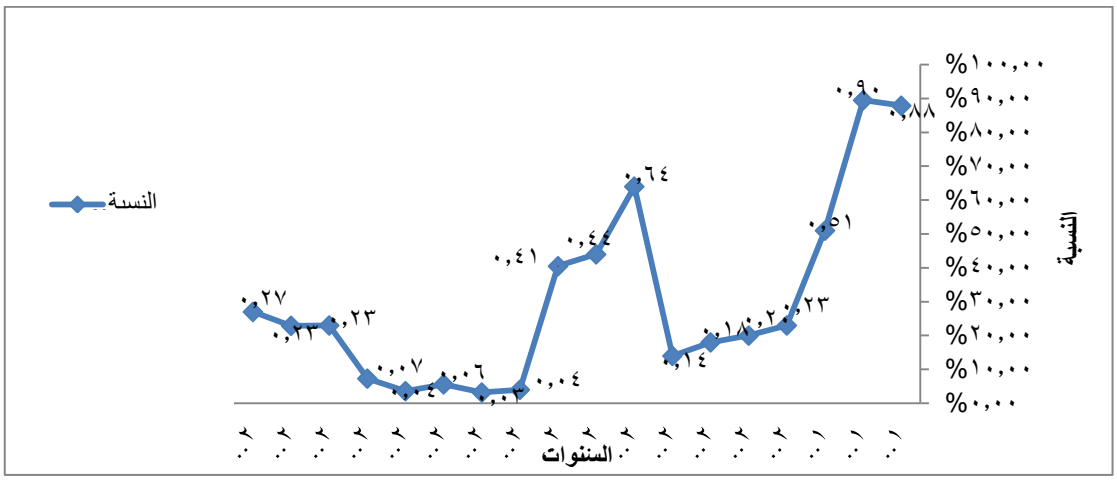

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

من الشكل (3-3) و الشكل (3-4) نجد أن النسبة المئوية للصادرات الزراعية من الصادرات الكلية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أكبر من نسبة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية .

3-3 مقارنة قيم الصادرات الزراعية قبل وبعد العقوبات الاقتصادية :

جدول(3-1)اختبار التباين لقيم الصادرات الزراعية

F-Test Two-Sample for Variances

	قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات	*قيمة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات*
Mean	566.6	807848.3333
Variance	2407.53	6.50571E+11
Observations	3	3
Df	2	2
F	3.70064E-09	
P(F<=f) one-tail	3.70064E-09	
F Critical one-tail	0.052631579	

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

من الجدول (3-1) نجد أن قيمة f المحسوبة (3.7) أكبر من قيمتها الجدولية (0.05) عليه يتم إجراء اختبار t كما موضح في الجدول أدناه

جدول (3-2) اختبارt لقيم الصادرات الزراعية قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية

t-Test:Two-Sample Assuming Equal Variances

	قيمة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات	*قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات*
Mean	807848.3333	566.6
Variance	6.50571E+11	2407.53
Observations	3	3
Pooled Variance	3.25286E+11	
Hypothesized Mean Difference	0	
Df	4	
t Stat	1.73355797	
P(T<=t) one-tail	0.079011834	
t Critical one-tail	2.131846782	
P(T<=t) two-tail	0.158023669	
t Critical two-tail	2.776445105	

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

بالنظر للجدول (3-2) نجد أن قيمة t المحسوبة (1.7) أقل من t الجدولية (2.13) علية يتم قبول فرض العدم أي أن قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أقل من قيمتها بعد فرض العقوبات الاقتصادية .

4-3 مقارنة قيمة معامل الاختلاف قبل وبعد فرض العقوبات الاقتصادية :

الجدول (3-3) حساب معامل الاختلاف بعد فرض العقوبات الاقتصادية

	القيم قبل العقوبات الاقتصادية	القيم بعد العقوبات الاقتصادية
الوسط الحسابي	431.8571	.356561
الانحراف المعياري	130.9204	507563.9
معامل الاختلاف	.3	1.4

المصدر: نتائج البحث ، 2015 .

من الجدول (3-3) نجد أن قيمة معامل الاختلاف قبل فرض العقوبات الاقتصادية أقل وذلك لان قيمة الانحراف المعياري أقل من الوسط الحسابي .

بيانات هذه السلسلة بيانات متجانسة أي هي بيانات ذات تشتت أقل ونجد أيضا أن قيمة معامل الاختلاف بعد العقوبات الاقتصادية أكبر وذلك لأن الانحراف المعياري أكبر من الوسط الحسابي .

5-3 الاتجاه العام للصادرات الزراعية :

الشكل (3-5) الاتجاه العام للصادرات الزراعية قيل فرض العقوبات الاقتصادية

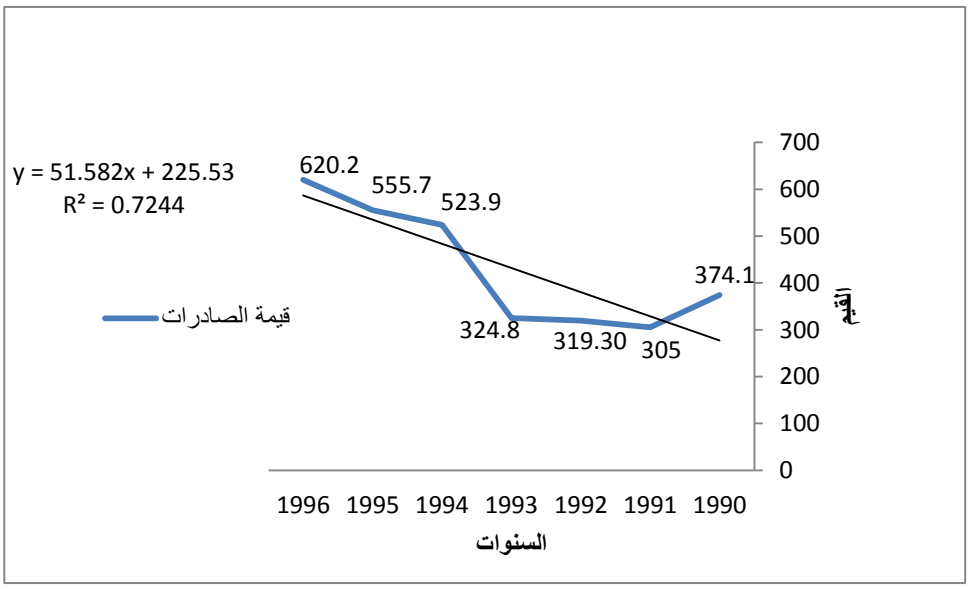

المصدر : نتائج البحث (2015)

الشكل 3-6 الاتجاه العام للصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية

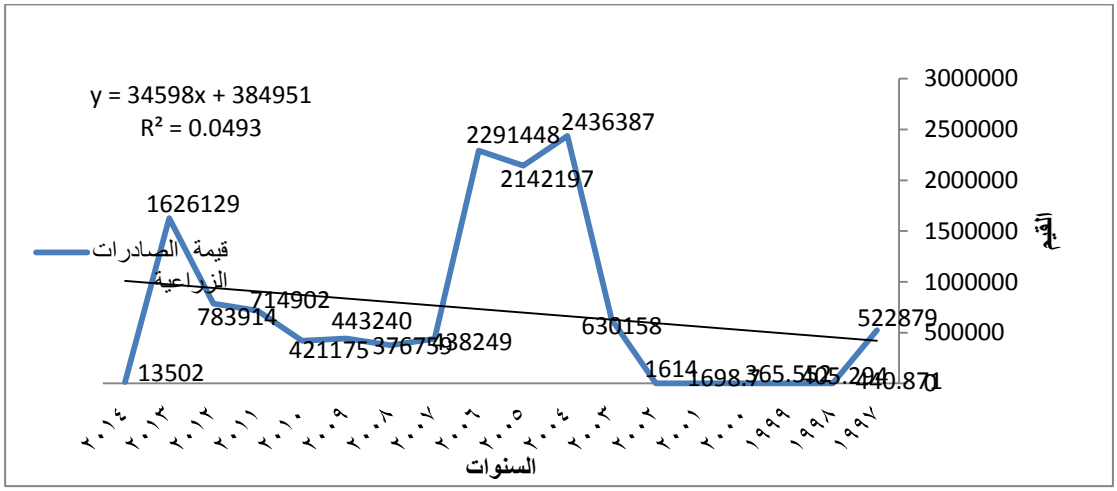

من الشكل (3-5) والشكل (3-6) نجد أن الاتجاه العام للصادرات الزراعية قبل وبعد العقوبات الاقتصادية طرديا (موجب).

الباب الرابع

الخلاصة والتوصيات

1-4 الخلاصة :

يهدف هذه البحث إلي دراسة أثر العقوبات الاقتصادية علي تجارة السودان الخارجية وتم إجراء الدراسة بجمهورية السودان بولاية الخرطوم في الفترة الزمنية من (1990-2014). واعتمد البحث على بيانات ثانوية تم الحصول عليها من الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلي هذه النتائج:-

- أن قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أكبر من قيمتها بعد قرض فرض العقوبات الاقتصادية .

- نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية قبل فرض العقوبات الاقتصادية أكبر من نسبة الصادرات الزراعية بعد فرض النتائج الاقتصادية .

- زيادة الاتجاه العام للصادرات الزراعية قبل وبعد العقوبات الاقتصادية .

- قيمه f المحسوبة (3.7) أكبر من F الجد ولية (0.5) علية يتم إجراء اختبار t ، ومن حساب قيمة نجد أن t المحسوبة (1.7) أقل من قيمة t الجدولية علية يتم قبول فرض العدم إلي أن قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض الاقتصادية أكبر من قيمه الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية .

- عند حساب معامل الاختلاف (0.3) في الفترة قبل العقوبات الاقتصادية (1990-1996م) نجده أقل من معامل الاختلاف (1.4) بعد العقوبات الاقتصادية وذلك لان بيانات السلسة الأولي هي بيانات متجانسة أي بيانات ذات تشتت أقل مما يعني أن الانحراف المعياري أقل من الوسط الحسابي أما بيانات السلسة الثانية هي بيانات غير متجانسة أي ذات تشتت أكبر مما يعني أن الانحراف المعياري لتلك السلسلة أكبر من الوسط الحسابي وهذا أدي إلى اختلاف معامل الاختلاف بين السلسلتين .

2-4 التوصيات :

- إدخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي خاصة المحاصيل الزراعية ذات الأهمية في مجال التصدير .

- خفض العقوبات الاقتصادية علي السودان خاصة التي تخص القطاع الزراعي (الصادرات الزراعية) وذلك عن طريق :

- وضع اتفاقيات مع البنك الدولي يتم بموجبها الحصول علي تسهيل التمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحصول علي التسهيلات والتمويل من المؤسسات المالية.
- سداد الديون الخارجية علي السودان عن طريق زيادات الصادرات لتوفير النقد الأجنبي لسداد هذه الديون .

الفصل الخامس

1-5 المـراجـع :

* الإحصاءات السنوية لوزارة الزراعة

* د.عوض طالب ، 2013م . (التجارة الدولية) – مطبعة الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة

* صحيفة السفير ، مارس 2015م . (العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على الأمن القومي للدول الأفريقية).

essevir.mr/index.php/287013-10-03-14-11-07/1251-2015-3-24-18- 8 03-27html

نظر إليها في أغسطس 2015م .

* السودان الاقتصادي ، 2015م . (الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبات)

www.sudaneseonlines.blogspot.co.Ke/2015/03/blog-post-91.html?m=l

نظر إليها في يونيو 2015م .

* صحيفة التغيير ، 2014م . (العلاقات الخارجية والحصار الأميركي .. الحرب الباردة)
www.altageer.com/play.php?catsmktba=5246

نظر إليها في ابريل 2015م .

* صحيفة السوداني ، 2014م . (الحظر الأمريكي ... الحلول الممكنة)

www.sudaress.com/alsudani/19418 نظر إليها في مايو 2015م .

2-5 الملاحــق :

ملحق رقم (1) قيمة الصادرات الزراعية قبل فرض العقوبات الاقتصادية في الفترة من (1990-1996م) بملايين الدولارات :

السنة	قيمة الصادرات بعد العقوبات الاقتصادية
1990	374.1
1991	305
19	319.3
1993	324.8
1994	523.9
1995	555.7
1996	620.2

المصدر : وزارة الزراعة

ملحق رقم (2) قيمة الصادرات الزراعية بعد فرض العقوبات الاقتصادية في الفترة من (1997-2014م) :

السنة	قيمة الصادرات الزراعية
1997	522879
1998	440.871
1999	405.294
2000	365.552
2001	1698.7
2002	1614
2003	630158
2004	2436387
2005	2142197
2006	2291448
2007	438249
2008	376759
2009	443240
2010	421175
2011	714902
2012	783914
2013	1626129
2014	13502

1المصدر : وزارة الزراعة